الأمم المتحدة

PBC/4/BDI/SR.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2010
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الرابعة
تشكيلة بوروندي
محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مويتا ..... (كينيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

إقرار الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الرابع لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

10-28746 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظرا لغياب السيد موريير (سويسرا) ترأس الجلسة السيد موريتا (كينيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

١ - **الرئيس:** قال إنه سوف يعتبر أن اللجنة تود عقد جلسة مفتوحة وفقا للممارسة المتبعة وعملا بنظامها الداخلي.

٢ - وقد تقرر ذلك.

إقرار جدول الأعمال (PBC/4/BDI/2)

٣ - تم إقرار جدول الأعمال.

إقرار الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الرابع لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (PBC/4/PDI/L1)

٤ - **السيد انزانز** (بوروندي): وزير الخارجية والتعاون الدولي قال عند تقديمه للتقرير المرحلي الرابع إن التطورات في مجال الحكم الرشيد شملت سن وإصدار قانون الانتخابات الذي سيكفل توفر بيئة مواتية لإجراء انتخابات بطريقة حرة وشفافة، وإنشاء لجان انتخابية إقليمية ومحلية مستقلة تقوم بنشر السجلات الانتخابية، وضمان إجراء الانتخابات بطريقة منظمة في جميع المستويات، وتقديم المساعدة الانتخابية وفقا لاتفاق معقود بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشمل تقديم الدعم لوزارة الداخلية لإصدار بطاقات هوية وطنية مجانية لنحو ٦٠٠ ٠٨٧ ١ شخص وتوسيع نطاق تسجيل الناخبين ليشمل البوروندين في الخارج وتغطية العدد الإجمالي للمسجلين الذي يصل إلى ٣,٥ مليون شخص يزيد عدد النساء فيه عن النصف.

٥ - وقال إنه تم إنشاء المنتدى الدائم للحوار فيما بين الأحزاب السياسية من خلال قانون مشترك ينص في جملة الأمور على وجوب أن لا يقل تمثيل المرأة في الحزب السياسي في المنتدى عن ٣٠ في المائة. وفي مجال الحقوق المدنية والسياسية اتخذت وزارة الداخلية خطوات لزيادة التعاون فيما بين الأحزاب السياسية والسلطات المحلية وأصدرت تعليماتها للسلطات المحلية لمنع مليشيات الشباب في بعض الأحزاب السياسية من استغلال الرياضة لأغراض سياسية.

٦ - ومضى يقول لقد ساهم الشركاء الدوليون في المجهود الرامي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة. ولم يتم إبلاغهم بالأنشطة التحضيرية فحسب، بل أيضا بالتأخير في سداد المبالغ المتبرع بها. وقال إن حكومته كانت تتوقع تمويلا يغطي معظم تكاليف الانتخابات إلا أنها لم تتلق سوى نسبة تزيد عن ٤٠ في المائة بقليل من المبلغ المطلوب. ومع اقتراب أول انتخابات في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ لا تبعد سوى شهرين من الآن فإن بلاده تواجه نقصا كبيرا يصل إلى ٢١ مليون دولار في ميزانيتها الانتخابية.

٧ - وناشد الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام بصفة خاصة، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي (BINUB) مواصلة النداءات من أجل التعبئة السريعة ودفع الأموال المطلوبة للانتخابات في الوقت المناسب، كما حث الشركاء الذين أعلنوا عن تبرعاتهم على الوفاء بها. وقال سوف تمثل الانتخابات تتويجا لعملية بناء السلام في بوروندي.

٨ - واستطرد يقول إن حكومته ترحب بالدعم الإضافي الذي يقدمه لها شركاؤها في مجالي الشرطة ووسائط الإعلام، لكنها تود منهم أن يتأكدوا من نزاهة وشرعية المنظمات غير الحكومية التي يستخدمونها في برامجهم.

٩ - وقال إنه بإنشاء مؤسسة ديوان المظالم يكون قد تم وضع الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد ويشمل ذلك محكمة مكافحة الفساد وديوان مراجعة الحسابات وسلطة الدخل في بوروندي، وضريبة القيمة المضافة. كما بدأ العمل

التحضيري بوضع استراتيجية وطنية للحكم الرشيد، ويجري بالفعل تحويل مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص. كما تم تنظيم حلقات عمل على نطاق البلد بدعم من شركاء بوروندي الدوليين لزيادة الوعي بضرورة مكافحة الفساد. لقد كانت النتيجة المؤسفة الباقية من الحرب الأهلية التي استمرت ١٣ عاما أن أصبح الشعب فقيرا يميل إلى نهب المال العام. وأصبح دعم الشركاء لآليات مكافحة الفساد أكثر إلحاحاً نظرا لأن الحكومة قد أجبرت بسبب قيود الميزانية على تأجيل تنفيذ توصيات اللجنة المخصصة المعنية بتحقيق اتساق الأجور في القطاع العام.

١٠ - وقال إنه في إطار اتفاق وقف إطلاق النار الشامل المبرم بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية استمر إدماج القادة المدنيين لقوات التحرير الوطنية حيث تم تعيين ثلاثة منهم في اللجنة الوطنية المعنية بالأرض والأصول الأخرى، كما طلب إلى قوات التحرير الوطنية تحديد مرشح لمنصب مستشار لدى حاكم محافظة بوروندي.

١١ - ومضى قائلا إنه استمر التأهيل المهني لقوات الدفاع والأمن؛ كما تم وضع خطط عمل وخطط استراتيجية على المدى المتوسط تراعي البعد المتعلق بالفوارق بين الجنسين. وحث شركاء البلاد الدوليين على مواصلة دعمهم لجهود بوروندي من أجل تحقيق التأهيل المهني لقوات الدفاع والأمن. ومع تحقيق خطوات جبارة في حملة نزع السلاح من السكان المدنيين يجب استمرار هذه الحملة.

١٢ - وأشار إلى ضرورة تحسين الحالة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة بسن وإصدار قانون الإجراءات الجنائية. وريثما يتم اعتماد القانون، شرعت وزارة العدل في اتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الإفلات من العقاب شملت إنشاء مراكز اتصال لحماية الأطفال ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن تنظيم موائد مستديرة لزيادة وعي القضاة بضرورة مكافحة العنف الجنسي. وقد أحيلت قضية الطائرة فالكون ٥٠ إلى مكتب المدعي العام للجمهورية.

١٣ - وقال إن مشروع القانون المتعلق باللجان الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان يخضع للنقاش حاليا في البرلمان؛ وتم رصد اعتماد له في الميزانية لعام ٢٠١٠ من أجل تغطية التكاليف التشريعية. وتم تحقيق الهدف المتعلق بزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات من خلال النص في قانون الانتخابات على ضرورة أن لا تقل نسبة أعضاء المجالس المحلية من النساء عن ٣٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فقد ساعدت التعيينات في وزارة العدل في عام ٢٠٠٩ في رفع نسبة العنصر النسائي في الجهاز القضائي إلى ٣٤ في المائة. ومع أن الحكومة ترحب عموما بمساهمة الشركاء الدوليين في إصلاح قطاع العدالة، فإنها تشجب اتجاه الشركاء الذين تهدف استراتيجياتهم إلى الإبقاء على الفوارق الاسمية التي تم رفضها في اتفاق أروشا من أجل السلام والمصالحة في بوروندي. وقد جرت مشاورات على نطاق البلد بغرض إنشاء آليات عدالة مؤقتة في الوقت الذي تستمر فيه المشاورات مع مواطني الشتات.

١٤ - ومضى يقول إنه وفقا لقانون اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى، سيكون في مقدور اللجان الإقليمية تسوية القضايا بالتراضي وإنفاذ قرارات اللجنة الوطنية. واعتمد مجلس الوزراء في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتأثرين بالصراع. وسوف تعتمد الاستراتيجية، في جملة أمور، على مشاريع تأهيل الهياكل الأساسية المجتمعية كثيفة العمالة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى نتائج دراسة تتعلق بالفرص الاقتصادية المتاحة للقواعد الشعبية أجرتها الحكومة وشركاؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومع أن الحكومة راضية تماما عن المساعدة التي يقدمها شركاؤها الحاليون، من المتوقع أن تقوم لجنة بناء السلام بتوجيه نداءات متتالية لتعبئة

الموارد لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي طويل الأجل للمتأثرين بالصراع. وقد أنشأت فريقا قطاعيا، في هذا الصدد، معنيا بإنعاش المجتمع المحلي والعودة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

١٥ - وقال إنه إدراكا من حكومة بوروندي لأهمية الدعم المقدم من شركائها الإقليميين والدوليين، واصلت اشتراكها في اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية التي هي عضو فيها. وقد حققت الاتساق لنظامها الجمركي مع نظم الدول الأخرى في جماعة شرق أفريقيا، كما تعمل مع رواندا وجمهورية الكونغو لتعديل النظم الأساسية للجماعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى من أجل المواءمة بينها وبين الحالة الراهنة في تلك المنطقة الفرعية. وسيتم اتباع نهج مماثل بشأن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية. وأعرب عن أمله في أن يقدم شركاء بلاده دعماً عملياً لجهودها المبذولة من أجل التكامل الإقليمي.

١٦ - ولاحظ وهو يشير إلى المساعدة الدولية أن المنتدى الاستراتيجي لفريق التنسيق التابع للشركاء سوف يتابع تنفيذ نتائج توصيات الفريق الاستشاري لبوروندي، الذي انعقد يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بباريس. وسوف يستمر العمل لتحقيق الاتساق بين الأطر الاستراتيجية. وسيستخدم نُهج مماثل لوضع المرحلة الجديدة لورقة استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذ توصيات الفريق الاستشاري. وسيتم تعزيز أداء الأفرقة القطاعية حتى يمكن استخدامها كأدوات لوضع أطر عمل للإنفاق المتوسط المدى. ولضمان استفادة المعونة بشكل كامل من مبادئ باريس وخطة عمل أكرا، سوف يتميز تخطيط حكومته بشفافية، ويشمل ذلك وضع الميزانية. ويتعين في هذا الصدد أن يقدم الشركاء توقعاتهم لدعم الميزانية والمساعدة الإنمائية الرسمية وأن يحترموا مواعيد السداد لتمكين الحكومة من تحقيق أهدافها.

١٧ - واختتم قائلا إن حكومته أنشأت بالفعل الآليات التي دعت إليها التوصيات المقرر اتخاذها. غير أن التفعيل الكامل لتلك الآليات يتطلب توافر المزيد من الموارد البشرية والمرافق والموارد المالية التي لا تستطيع بوروندي بمفردها الحصول عليها. ولذلك فإنه يناشد لجنة بناء السلام مضاعفة جهودها لتعبئة الموارد اللازمة لتنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠ وكفالة استدامة النتائج في ظل الإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

١٨ - **السيدة كيتا** (الممثل التنفيذي المناوب للأمين العام لبوروندي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي): قالت إن توحيد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر يشكل خطوة مهمة لتحقيق التكامل بين بناء السلام وتنفيذ الخطة الإنمائية طويلة الأجل. وقالت إنها تود مع ترحيبها بالمشاركة النشطة والبناءة بين الحكومة وشركائها الدوليين في فريق التنسيق التابع للشركاء أن تشير بصفة خاصة إلى الأفرقة القطاعية بسبب عملها في صياغة الفصول المواضيعية في التقرير. فقد أتاح إعداد التقرير للشركاء الوطنيين والدوليين الفرصة من جديد لاستعراض التقدم المحرز وتحديد أولويات بناء السلام في بوروندي. ويتعين معالجة الاختلافات التي برزت لاحقا عن طريق الحوار الصريح والبناء حتى يتيسر للشركاء إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه البلاد في تحقيق السلام الدائم.

١٩ - وقالت إن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت اكتمال تنفيذ وقف إطلاق النار بفضل الدعم المقدم من وساطة جنوب أفريقيا، والشراكة من أجل السلام في بوروندي، والمديرية السياسية. وقد تحولت حركة التمرد السابقة،

(حركة باليوتو) إلى حزب سياسي وتم نزع سلاح أفرادها وإدماجهم في الجيش البوروندي. وفي الشرطة البوروندية. كما تم إحراز تقدم كبير حتى الآن في التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠١٠، لا سيما ما يتعلق بتسجيل الناخبين وإنشاء مركز لتجهيز البيانات، بفضل التزام لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة، التي اكتسبت ثقة جميع أصحاب المصلحة المعنيين لاستقلالها وحيادها. إلا أنه، وفي ضوء الظروف الراهنة، يجب تسليم الأموال التي تعهد بها المجتمع الدولي إلى لجنة الانتخابات حتى تستطيع أن تنظم بشكل ملائم جميع الجوانب ذات الأولوية في العملية الانتخابية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية وتسوية النزاعات الانتخابية. ومن المؤكد أن إجراء انتخابات حرة بطريقة شفافة وسلمية يعتبر عاملا حاسما في تعزيز الديموقراطية وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - وقالت إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل للبلاد سوف تستدعي بعد انتهاء الانتخابات إدماج العائدين والمشردين والجنود المسرحين والراشدين المرتبطين بهم، وكذلك الفئات الضعيفة الأخرى، بمن فيهم الجنود الأطفال المسرحين، لإزالة عامل قد يزعزع الاستقرار ويقوض إنجازات بناء السلام. وقد بذلت الحكومة جهودا جبارة في معالجة هذه المسألة من خلال استراتيجيتها الوطنية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي، كما يجب عليها تحسين مواردها التقنية والمالية إلى الحد الأمثل لضمان نجاح تلك الاستراتيجية.

٢١ - ومضت تقول إن التكامل الاقتصادي والاجتماعي سوف يعتمد كذلك على توفر بيئة أمنية صالحة. فإذا أُريد توفر بناء الثقة في أوساط البوروندين، يجب بذل المزيد من الجهود الجادة لإنفاذ القوانين الجديدة المتعلقة بحيازة الأسلحة ونزع سلاح السكان المدنيين ورصد الأسلحة المصرح بها لأفراد قوات الدفاع والأمن.

٢٢ - ومضت تقول إن الاستقرار الاجتماعي والسلام الدائم يعتمد كذلك على وجود بيئة صالحة لإقامة العدالة وتحقيق التجانس الاجتماعي. كما يجب ضمان حقوق الإنسان بما فيها الحقوق السياسية والمدنية والحريات الأساسية واستقلال القضاء. كما يتعين أن تنشأ بسرعة اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

٢٣ - واختتمت قائلة إن نظام الأمم المتحدة في بوروندي ملتزم بتقديم المساعدة إلى البلد قبل بدء عملية الانتخابات وأثناءها وبعدها من خلال التصور الطويل الأجل في استراتيجيتها المتكاملة لدعم بناء السلام.

إحياء ذكرى سوزان هوغوود العضو السابق في لجنة التوجيه المشتركة لبوروندي التابعة للجنة بناء السلام

٢٤ - بناء على دعوة الرئيس، وقف أعضاء اللجنة لحظة صمت.

٢٥ - **الرئيس:** قال لقد كانت الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة بناء السلام إلى بوروندي مؤخرا زيارة مثمرة للغاية. فقد التقي الوفد بكبار المسؤولين الحكوميين بمن فيهم الوزراء، وكذلك بممثلي لجان الانتخابات الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية وقوات التحرير الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي المجتمع الدولي والقطاع الخاص. كما قام الوفد بزيارة محافظة بوبانزا حيث التقي بالحاكم وبممثلي لجان الانتخابات المحلية وممثلي المجتمع المدني.

٢٦ - وقال لقد أعجب الوفد بمشاركة جميع الأطراف في العملية السلمية. وأدت لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة دورا قياديا بارزا في عملية التحضير للانتخابات، كما تأكد وجود وتفعيل لجان الانتخابات المحلية والإقليمية. وكان من بين الإنجازات المهمة بدء حملة لإصدار وثائق هوية للناخبين. كما كان هنالك اتفاق على مدى الزيارة على ضرورة رصد الانتخابات؛ وكانت منظمات الاتحاد الأوروبي والاتحاد

الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا تجري استعدادات لنشر مراقبين. وأكد أهمية التنسيق لجهود الرصد.

٢٧ - **السيد غرولس** (بلجيكا): أعرب عن تأييده لمشروع الاستنتاجات وقال إن حكومته ترحب بالممارسة الناجحة لتسجيل الناخبين واعتماد الأحزاب السياسية لمدونة قواعد السلوك، ولكنها تعرب عن قلقها من أن يؤدي استمرار التوتر والعنف إلى التأثير على حرية الحوار السياسي وانفتاحه. وقال إن حكومته قررت تقديم مساهمة إضافية قدرها مليونا يورو لصندوق الانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو يأمل أن تحذو حذو بلده دول أخرى. كما يتعين تحديد الأولويات بغرض إلغاء النفقات غير الضرورية وحل الخلافات بين الشركاء الدوليين والسلطات البوروندية فيما يتعلق بتدريب القضاة والموظفين القضائيين. وقال إن بلده أنجز بالفعل برامج ثنائية للمساعدة في إدماج السكان المتأثرين بالصراع ويخطط لعقد سلسلة من الحلقات الدراسية لدعم القطاع الخاص.

٢٨ - **السيدة شنغ هوبكنس** (الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام): قالت إن التجربة المكتسبة في بوروندي أوضحت الطابع التكاملي بين اللجنة وصندوق بناء السلام. ومع أن الصندوق ليس من عادته أن يؤيد إجراء الانتخابات، كان مستعدا لتطبيق استثناء في حالة بوروندي، حيث كانت الصلة واضحة للغاية بين النجاح في إجراء الانتخابات وبناء السلام. وقالت إنها تشعر بالارتياح إذ تلاحظ أن تمكين المرأة يحتل مكانا بارزا في إطار العمل الاستراتيجي. وقالت إن بوروندي أحسنت صنعا باستثمارها في مشاريع تمكين المرأة نظرا للطابع الحيوي لمشاركة المرأة في المجتمع البوروندي.

٢٩ - **السيد شيليا** (الأمين العام المساعد للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى): تحدث عبر الفيديو من بوجمبورا باسم الأمين التنفيذي للمؤتمر، فأثنى على اللجنة وعلى حكومة بوروندي لجهودهما الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات نزيهة وحرة ورحب بمشروع التوصيات. وقال إن من المطلوب الآن القيام بعمل إضافي لإصلاح قطاع الأمن وتعبئة الموارد التقنية والمالية من أجل الانتخابات وتعزيز الثقة فيما بين الزعماء السياسيين البوروندين. كما أن من المهم أن تحرص الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام ومجموعات الشباب على احترام مدونة قواعد السلوك. وأكد من جديد التزام المؤتمر الدولي بمواصلة العمل مع اللجنة والمجتمع الدولي لضمان إجراء انتخابات ناجحة بطريقة سلمية.

٣٠ - **السيد ساماكه** (مكتب الاتحاد الأفريقي في بوروندي): تكلم عبر الفيديو من بوجمبورا وقال إن الانتخابات تمثل مرحلة مهمة من العملية السلمية وأن التوقعات تشجع على إحراز نتيجة ناجحة بطريقة سلمية يمكن أن تخدم كنموذج لبقية أفريقيا. وأكد أن الأمن يظل مدعاة للقلق. وقال لقد أجرى الاتحاد الأفريقي مشاورات بالفعل مع المنتدى الدائم للحوار فيما بين الأحزاب السياسية ومع لجنة الانتخابات عن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها العملية الانتخابية بشكل أفضل.

٣١ - **السيد دارتنوك** (الاتحاد الأوروبي): تكلم عبر الفيديو من بوجمبورا، فأعرب عن تأييده لمشروع الاستنتاجات وعن ارتياحه إزاء العملية الانتخابية وقال إن هناك مع ذلك دواعي للقلق بشأن العنف الذي تمارسه جماعات يبدو أنها رابطات رياضية للشباب، مما كان له أثر سلبي على حرية الحوار السياسي. ولكن لحسن الحظ عقدت مؤتمرات الأحزاب السياسية دون أي مشاكل. وقال إنه يشعر بالقلق لأنه بالرغم من مساهمة الاتحاد الأوروبي بنحو ٥ ملايين يورو لصندوق الانتخابات لم يكتمل حتى الآن وضع ميزانية شاملة مفصلة للبنود.

٣٢ - وقال إن الاتحاد الأوروبي قرر، استجابة لطلب جمهورية بوروندي، إرسال بعثة من المراقبين لتغطية جميع محافظات البلد الـ ١٧. وشدد على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد وضع استراتيجية إنمائية تلبي احتياجات ٦٥ في المائة من سكان بوروندي الذين يعيشون تحت خط الفقر في الوقت الذي يتم فيه تهيئة بيئة صديقة للأعمال التجارية. كما اعتبر تحسين الحكم الرشيد والقضاء على الفساد عاملا حيويا لتحقيق تلك الأهداف. وأعرب عن دعمه لتوصيات اللجنة المتعلقة بالعدالة الانتقالية وحث السلطات على إكمال التحقيقات في اغتيال ايرنست منيراومغا، نائب رئيس الرقيب لمحاربة الفساد والابتزاز الاقتصادي.

٣٣ - **السيد كامنييرو** (المجتمع المدني): تكلم عبر الفيديو من بوجمبورا، فقال إن لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة ظلت محافظة على حيادها وأظهرت أنها على قدر المهمة الموكلة لها. ولقد نجح وزير الداخلية في تخفيف التوتر القائم بين العناصر الشبابية في الأحزاب السياسية، وبشكل عام، تم الالتزام بالاتفاق المبرم بين الحكومة وحركة التحرير الوطنية. واستطاع برنامج المحاكم المتنقلة الفصل في قضايا على المستوي الإقليمي وساعد في تحسين حالة حقوق الإنسان. وتمت بنجاح المشاورات الوطنية المتعلقة بتنفيذ آليات العدالة الانتقالية. وساهم قانون الانتخابات الجديد في تصحيح الاختلال في تمثيل المرأة في الهيئات المحلية في اتخاذ القرار، وذلك باشتراطه الاحتفاظ بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من المقاعد في هذه الهيئات من أجل المرأة. ومن شأن تعديل قانون تنظيم وعمل اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى أن يعزز من تسوية النزاعات على الأراضي.

٣٤ - وقال إن قانون الانتخابات، مع ذلك، لم يوضح الكيفية التي تتم بها معالجة الاضطرابات ذات الصلة بالانتخابات. ولضمان توفر بيئة آمنة لإجراء الانتخابات يجب أن تشترك الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرون في إجراء نقاش ديمقراطي وجاد بسبب القلق الواسع المتعلق باستغلال قوات الأمن من جانب الأحزاب السياسية والشكوك المتعلقة بمسؤولية قوات الشرطة ولجان الانتخابات عن تلك الانتخابات.

٣٥ - وقال إنه يبدو أن آليات مكافحة الفساد ليست فعالة. فالحصانات القضائية توفر الحماية لشاغلي المناصب في السلطة من التحقيق معهم بشأن الثراء غير المشروع في حين تخلف بعض المسؤولين عن تقديم كشوفات عن الأصول الشخصية على نحو ما يقتضيه القانون. ونظرا لأن مناقشة المسائل الأمنية، بما فيها المسائل غير العسكرية، تعتبر من المحرمات، يمكن أن تواجه المشاورات المتعلقة بالورقة البيضاء بشأن الأمن صعوبات عديدة كما يمكن أن يبرز التوتر من جديد بشأن السيطرة المدنية على الإدارة الأمنية ويجب أن تعمل الحكومة على تشجيع حرية التعبير وحرية الصحافة بدلا من قمعهما. وسيشكل إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس خطوة في الاتجاه الصحيح.

٣٦ - وقال إن الفشل في إزالة الأسباب المفضية إلى قتل الزعماء السياسيين والمواطنين الأبرياء يعتبر أمرا مؤسفا مثل حالة انتهاك القوات الحكومية لحق الانتماء للجمعيات. ويجب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لضمان مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار.

٣٧ - واختتم قائلا إنه للحد من عدد النزاعات المتعلقة بالأراضي، يجب أن تقوم الحكومة بتنظيم نقاش على النطاق الوطني للحد من معدلات الولادة. ولتحسين الظروف المعيشية، يجب أن يعمل جميع الشركاء معا لتوليد العمالة بتنفيذ مشاريع تتميز بكثافة العمالة ولإخطار السكان بفرص التكامل الإقليمي وتحسين مشاريع التدريب في الولايات المعنية.

٣٨ - **السيدة انداياشيمي** (القطاع الخاص): تكلمت عبر الفيديو من بوجمبورا باسم الغرفة الاتحادية للتجارة والصناعة، وقالت ليس هناك بلد يتوقع تحقيق سلام دائم دون نشاط اقتصادي وإيجاد فرص للعمالة ولا سيما للشباب. وقالت إن في مقدور القطاع الخاص توليد هذه الوظائف في حالة توفر البيئة الملائمة. كما يجب أن يباشر المشغلون الاقتصاديون دورا قياديا في الجهود الرامية إلى تعمير وتنمية بوروندي. وقد أنشئت الغرفة الاتحادية للتجارة والصناعة لتحسين ودعم مركز رابطات القطاع الخاص في عالم سريع الحركة من خلال الجهود الرامية إلى البدء في نشاط تجاري مع تحسن ربحيتها وقدرتها التنافسية في المنطقة بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا.

٣٩ - وقالت إن الغرفة الاتحادية للتجارة والصناعة ترحب بالتقرير الرابع الذي يصدر مرتين في السنة بشأن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي وهي ملتزمة بدعم جميع الأهداف الواردة فيه. وأكدت من جديد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة لتحقيق السلام في البلد، ورحبت بالدعم الاقتصادي والسياسي المقدم من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف وشجعتهم على مواصلة التزامهم كما دعت المانحين إلى المساهمة بقدر أكبر في ميزانية الحكومة ودعم القطاع الخاص حتى يقوم بدور رئيسي في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوليد الوظائف.

٤٠ - ودعت في الختام إلى التنفيذ الجاد للاستراتيجية الوطنية للإدارة والحد من الفقر وإلى وضع استراتيجية وطنية للتكامل الاقتصادي مع جماعة شرق أفريقيا. وقالت يجب تعزيز الحوار والشراكة بين الحكومة وشركائها الدوليين لكفالة تدفق المعلومات بحرية بشأن المعونة المعلنة والتدفقات وتحسين أوجه التنسيق. وقالت يجب أن يشمل التخطيط الحكومي وضع ميزانيات شفافة كما يجب المحافظة على المكاسب الاجتماعية.

٤١ - **السيد كافيرو** (أوغندا): رحب باستنتاجات الاستعراض الرابع وأثنى على حكومة وشعب بوروندي بشأن التقدم الكبير الذي أحرزه ذلك البلد، بما في ذلك الاستعداد للانتخابات، مما يعد دليلا على الشعور بالوحدة والهدف داخل البلاد. وقال لقد تم التوصل إلى الاستنتاجات في الاستعراض من جانب الحكومة بالتعاون مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وأظهرت الحكومة شعورا قويا بالملكية وهو أمر ضروري لنجاح واستمرار الجهود الإنمائية في البلاد.

٤٢ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى الانتخابات يجب توجيه الاهتمام إلى الاستثمارات الحيوية اللازمة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد. كما يجب على المجتمع الدولي احترام تعهداته التي أعلنها لدعم الانتخابات والمساعدة على توفير الموارد اللازمة للاستثمار من أجل تحقيق الاستقرار والسلام طويل الأجل في البلد.

٤٣ - **السيد غايدك** (ألمانيا): أعرب عن ترحيبه بالالتزام الجاد من جانب جميع أصحاب المصلحة في البلد لبناء السلام، الذي تجلى باستعداد كبار المسؤولين لاستقبال الوفد أثناء الزيارة الميدانية الأخيرة. وقال إن التعاون الوثيق بين السلطات البوروندية والأمم المتحدة يعتبر شرطا أساسيا لتنفيذ الإطار الاستراتيجي بنجاح وتحقيق السلام والاستقرار.

٤٤ - ومضى يقول إنه في الوقت الذي يرحب فيه بالتقدم المحرز في الإعداد للانتخابات، يود أن يناشد الحكومة في بوروندي بأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة بطريقة سلمية وتوفر الأمن. وقال إن ألمانيا قدمت ١٦٠ ٠٠٠ يورو كدعم مالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرحلة الأولى للانتخابات فضلا عن ١٠٠ ٠٠٠ يورو قدمت كمنحة لمشروع يهدف إلى تعزيز

الإشراف الديمقراطي على انتخابات ٢٠١٠ تقوم به منظمات غير حكومية وشبكة المواطنين من أجل العدالة والديمقراطية. وقال لم يكن النجاح في إكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج للمقاتلين السابقين جزءا فقط من اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٦ ولكنه كان أيضا أمرا ضروريا لتحقيق الأمن والاستقرار بشكل دائم في البلد. وقال إن ألمانيا مستعدة لتقديم المزيد من الدعم إلى حكومة بوروندي من أجل إصلاح القطاع الأمني على نحو ما اتضح ذلك في عملها مع قوات الشرطة.

٤٥ - **السيد هارفي** (المملكة المتحدة): قال إن عملية الاستعراض الجديدة التي تتم في إطار المجموعات القطاعية المتوائمة التي ساهمت في الإطارين الاستراتيجيين لبناء السلام والحد من الفقد تعد خطوة مشجعة باتجاه تبسيط وتوحيد آليات التنسيق مما يقلل من التكاليف الحكومية ويحسن إجراء الحوار مع المجتمع الدولي.

٤٦ - وقال إنه يرحب بالاستنتاجات المتعلقة بقطاع العدالة ولا سيما ما يتصل بتدريب وبناء قدرات القضاة والموظفين القضائيين، وأعرب عن تمانيه للحكومة ولا سيما للجنة الانتخابات الوطنية لما أنجزته من استعدادات للانتخابات شملت تسجيل ما يزيد على ٣,٥ مليون شخص. ونوه بنجاح الجهود الرامية إلى تشجيع المهنيين على الإبلاغ من خلال وسائط الإعلام. وإن من الضروري مواصلة الاهتمام لحل المنازعات ذات الصلة بالانتخابات.

٤٧ - ومضى يقول إن تكامل جماعة شرق أفريقيا سوف يتيح فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي في المستقبل، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا توافرت الاستثمارات العاجلة. والشرط الأساسي لذلك هو إنشاء سلطة فعالة وشفافة للدخل؛ وقال إنه بالرغم من حدوث تقدم بطئ حتى الآن فإن وفده مسرور لأن هذه السلطة توشك أن تبدأ عملها. كما يتعين توجيه تركيز سياسي مستمر لضمان توفر قاعدة ضريبية قوية للبلد.

٤٨ - وقال إنه يجب بذل جهود جبارة لمعالجة الفساد والقضاء على الإفلات من العقاب. وإن وفده يأمل أن يرى إحراز تقدم في التحقيقات المتعلقة باغتيال السيد مانيرومفا والسيد قاتونبا.

٤٩ - واختتم قائلا إن الاستنتاجات والتوصيات كان ينبغي أن تحدد المجالات المعينة التي يمكن أن تقدم لها لجنة السلام الدعم مع تحديد الأسس المرجعية لذلك. وقال إن وفده ملتزم بدعم بوروندي لا سيما في مجالات الخدمات الحكومية الأساسية كالصحة والتعليم والعدالة. وإنه يقدم دعما كبيرا لتحقيق التكامل مع جماعة شرق أفريقيا بسبب الفرص المحتملة لتحقيق نمو اقتصادي في السنوات القادمة.

٥٠ - **السيد سيروهير** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفد بلده يؤيد نداء بوروندي الذي وجهته إلى شركائها المانحين وإلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم لها في أزمتها الراهنة.

٥١ - وقال إن وفد بلده يقدر أيضا التقدم المحرز في الإعداد للانتخابات لا سيما وضع الإطار القانوني والتشغيلي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وإنشاء لجان انتخابية إقليمية ومحلية. كما يرحب بجهود الحكومة الرامية إلى إكمال عملية تسريح المقاتلين السابقين في حركة تحرير بوروندي والمنشقين وإعادة إدماج الراشدين والأطفال التابعين لهم.

٥٢ - وحث الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على تقديم المزيد من الدعم المالي والسياسي لحكومة بوروندي كما دعا الأمم المتحدة إلى مواصلة دعمها لجهود بوروندي لبناء السلام وتحقيق الانتعاش عن طريق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

٥٣ - **السيد ميورز** (الولايات المتحدة الأمريكية): حث حكومة بوروندي على تنفيذ التوصيات الواردة في

الاستعراض لا بغرض ضمان إجراء انتخابات شرعية ونزيهة فحسب ولكن أيضا لتهيئة بيئة ملائمة صالحة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بطريقة سلمية ونقل منظم للسلطة. كما يجب أن يحترم قادة الأحزاب السياسية والموظفون المدنيون والمسؤولون الحكوميون وضباط الأمن وأفراد المجتمع المدني قانون الانتخابات. ويجب عدم السماح بإساءة استعمال السلطة أو اللجوء إلى العنف.

٥٤ - وقال إن حكومته تدعم العملية الانتخابية بتوفير التدريب والمعدات للجنة الانتخابات الوطنية المستقلة وسوف تراقب مجمل العملية الانتخابية على نحو ما طلب ذلك الرئيس انكورونزيزا.

٥٥ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة تؤيد الدور الرئيسي الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة لدعم الاستعدادات لإجراء الانتخابات وتسهيل العملية الانتخابية وترحب بتعيين السيد تشارلز بيتري ممثلاً تنفيذياً جديداً لبوروندي ورئيساً لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي وحث حكومة بوروندي على تقديم الدعم الكامل له في تنفيذ ولاية مكتبه.

٥٦ - وقال إن توليد الوظائف سيكون عاملا حاسما في معالجة القضايا المزمنة المتسببة في عدم الاستقرار في بوروندي. وفي حين أن القطاع الخاص يمكنه القيام بدور رائد في تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي فإنه يواجه معوقات كبيرة تشمل محدودية الحصول على رأس المال الكافي والمنافسة مع أعضاء جماعة شرق أفريقيا للحصول على حصة في السوق وعدم معرفة السوق أو المزية النسبية لبوروندي. ومع ملاحظة الحاجة لوضع تصور دقيق واستراتيجية محكمة لتمكين القطاع الخاص من الإقدام بثقة في المجالات التي يعرف أنه سيجد الدعم فيها، حث الحكومة على تهيئة بيئة استثمارية لجذب المستثمرين الأجانب والحد من الحواجز غير الجمركية المفروضة على التجارة وتطبيق نظام يحد من الفساد.

٥٧ - **السيدة سيغرستروم** (السويد): قالت إن بلدها يولي أهمية خاصة للعنصر الجنساني وتعبئة النساء كمقترعات وشهود ومراقبات. وقالت وهي تعرب عن قلقها لأن التركيز على سد الفجوة في التمويل قد ينتج عنه إنقاص في الجوانب الجنسانية من البرنامج، فإن بلدها يدرس تقديم دعم بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار يخصص للعنصر الجنساني.

٥٨ - **السيد دوكليرك** (هولندا): قال وهو يشير إلى اشتراكه في الزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة إلى بوروندي مؤخرا، إنه تتوفر لبوروندي كل الإمكانات لكي تنهض كبلد مستقر ومزدهر ولكنها تحتاج إلى دعم دولي في هذه المرحلة من نموها. ويتعين أن تتسم سياسة اتخاذ القرار لدى حكومة بوروندي بالشفافية. وقد ساهمت صياغة الورقة الجديدة لاستراتيجية الحد من الفقر في إتاحة فرصة لضمان أن يسير بناء السلام يدا بيد مع تحقيق التنمية طويلة الأجل. ويتمثل الهدف العاجل في تحقيق تقدم في جميع المجالات التي أوضحها الإطار الاستراتيجي ولا سيما إصلاح قطاع الأمن وتوفير التمويل الملائم وتأمين بيئة تتيح حرية التعبير.

٥٩ - **السيد موغودو** (كينيا): دعا جميع الشركاء إلى ضمان سد الفجوة في تمويل الانتخابات. وقال إن تدخل المجتمع الدولي يعتبر ضروريا لتلبية الاحتياجات المتعلقة ببناء السلام والتنمية. كما يجب تحديد الأولويات محليا لكفالة الملكية الوطنية للعملية. ويتعين تعزيز المؤسسات السياسية والقضائية لتسهيل مشاركة بوروندي في عملية التكامل الإقليمي مع الدول المجاورة.

٦٠ - **السيد أيكليمان** (سويسرا): قال إنه مع إن الانتخابات لن توفر الحل لجميع مشاكل بوروندي فإنها سوف تسهل عملية تحقيق السلام والمصالحة. وقال إن هناك

حاجة للتمويل من أجل الهياكل الأساسية فضلا عن الاحتياجات الأمنية. وقد قامت بوروندي بواجبها لضمان تطبيق القوانين واحترام المؤسسات والتغلب على المعوقات. وأن بلده بصفته رئيساً لتشكيلة بوروندي يحث المانحين على تقديم مساهمات إضافية.

٦١ - **السيدة رولوميني** (جنوب أفريقيا): قالت إن العملية السلمية تعتبر نجاحا كبيرا للتعاون الأفريقي، وما كان لها أن تتم دون التزام الشعب البوروندي. وأن من المهم أن تواصل جميع الأطراف التزامها بالعملية ودعم الإطار الاستراتيجي واستراتيجية الحد من الفقر. وقالت إنها تؤيد مشروع الاستنتاجات الذي يظهر الروح الحقيقية للملكية.

٦٢ - **السيد كومارك** (الجمهورية التشيكية): قال لقد عكس التقرير الرابع بدقة النجاح الذي تحقق والتحديات المتبقية. وأعرب عن أمله في سد الفجوة في تمويل الانتخابات. وقال إن نجاح الانتخابات سوف يعتمد في النهاية على الحوار السياسي فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين. ومن شأن المراقبين الدوليين كالذين يبعثهم الاتحاد الأوروبي أن يساعدوا في ضمان نتائج نزيهة بطريقة سلمية. إلا أن الانتخابات لا تعدو أن تكون خطوة واحدة فقط في عملية تشمل تحسين الإدارة وإصلاح قطاع الأمن والقضاء على الفساد والإفلات من العقاب وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتوفير بيئة مواتية لتحقيق التنمية والاستثمار. ولما كانت بوروندي أول بلد في برنامج عمل لجنة بناء السلام، أظهرت التجربة فيها أن اللجنة يمكن أن تصبح شريكا بناء لتحقيق السلام والتنمية. وأعرب عن تأييده لمشروع الاستنتاجات.

٦٣ - **السيد ترافرس** (كندا): قال إن بلاده سوف ترسل خبيرا في مجال التدريب للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الانتخابات الوطنية المستقلة من أجل الإعداد للانتخابات.

٦٤ - **السيد تاغل** (شيلي): أعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز في الإعداد للانتخابات وبالجهود التي تبذلها البلد لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وقال إنه نظرا لإجراء خمس انتخابات مختلفة في فترة أربعة أشهر، يصبح توفير الأمن مسألة ضرورية. وقال إن كفالة حرية الوصول إلى وسائط الإعلام سوف تقلل من المشاكل المرتبطة بالانتخابات.

٦٥ - **السيدة سانشيز سالازار** (المكسيك): قالت إنها تشعر بالارتياح بصفة خاصة للجهود المبذولة لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية. وأعربت عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام لتوفير أموال إضافية للانتخابات.

٦٦ - **السيد انطونيو** (مراقب الاتحاد الأفريقي): أعرب عن ترحيبه بمشروع الاستنتاجات. وأكد أهمية إجراء الانتخابات وناشد المجتمع الدولي توفير الأموال اللازمة لإنجاحها. وقال إن الانتخابات تعتبر خطوة مهمة لكنها ينبغي ألا تصرف الاهتمام عن القضايا الأخرى لبناء السلام مثل حقوق المرأة وحماية الفئات الضعيفة من الأفراد وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين والمقاتلين السابقين.

٦٧ - **الرئيس**: قال إنه سوف يعتبر أن أعضاء تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام يودون اعتماد الاستنتاجات الواردة في الاستعراض الرابع لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي الوارد في الوثيقة PBC4/BDI/L1.

٦٨ - وقد تقرر ذلك.

٦٩ - **الرئيس**: قال إن أهمية توفير التمويل الملائم للعملية الانتخابية في بوروندي لا يمكن تجاهلها. ومع أن الانتخابات تمثل معلما حاسما، هناك عدة تحديات أخرى تشمل إعادة

الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتأثرين بالحرب وتحقيق العدالة الانتقالية وتوفير بيئة صالحة لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي. وقال إن مواجهة تلك التحديات تتطلب مشاركة طويلة الأجل من جانب اللجنة بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات المالية الدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.